الصفحـــــة

١٦٦٢ ( الدورة ١٨ ) — توسيع اللجنة الاقتصادية واللجنة الاجتماعية العامة ولجنة التنسيق التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعـــــي
( ١٧ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ) ( البند ١٢ ) .... ٨٧

ملاحظـــة :

تنظيم اعمال اللجنة الثانية في الدورات المقبلة للجمعية العامـــــــة
( ١٧ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٣ ) ..... ٨٨

---

القرار ١٨٦٧ ( الدورة ١٨ )

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانمـــــاء

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ١٧٨٥ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ٨ كانون الاول ( ديســـمبر ) ١٩٦٢ ، وكذلك الى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٩١٧ ( الدورة ٣٤ ) المتخذ فـــي ٣ آب ( اغسطس ) ١٩٦٢ ، وقراره ٩٤٤ ( الدورة ٣٥ ) المتخذ في ١٨ نيسان ( ابريـــل ) ١٩٦٣ ، وقراره ٩٦٣ ( الدورة ٣٦ ) المتخذ في ١٨ تموز ( يوليه ) ١٩٦٣ ،

وقد نظرت في الجزء المتعلق بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء من تقرير المجلـــس الاقتصادى والاجتماعي (١) ،

واذ تلاحظ مع الارتياح ان مقاصد مؤتمر الامم المتحدة القادم للتجارة والانماء تلقى تـأييدا قويا قد تجلى اثناء الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة في الادراك العام لضرورة التمهيد للمؤتمـــر باجراء كامل الاستعدادات اللازمة لتأمين نجاحه التام ،

واذ تعتقد ان البيان المشترك الصادر عن ممثلي البلدان المتنامية ، والوارد في التقريـــر الموضوع عن الدورة الثانية للجنة التحضيرية المعنية بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانمـــاء (٢) ، والملخص لآراء تلك البلدان ولحاجاتها وامانيها فيما يتعلق بالمؤتمر ، يمثل اساسا ملائما لبحـــث مشاكل البلدان المتنامية في المؤتمر ومساهمة هامة في مداولاته ،

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة عشرة ، الملحق رقم ٣ ، ( ج ع / ٥٥٠٣ ) الفصل الثالث ، الفرع الثاني .

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الدورة السادسة والثلاثـــون ، المرفقات ، البند ٥ من جدول الاعمال ، الباب الثالث ، الوثيقة م إ إ / ٣٧٩٩ ، النبذة ١٨٦ .

١ــ تلاحظ مع التقدير الاعمال التي قد انجزتها اللجنة التحضيرية المعنية بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في دورتها الاولى والثانية ، والتي قد انجزها الامين العام للمؤتمر ؛

٢ــ وترحب باعلان البلدان المتنامية المشترك المتعلق بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، والصادر في الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة ، والوارد مرفقا بهذا القرار ؛

٣ــ وتدعو الدول التي ستشترك في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، الى ايلاء اعلان البلدان المتنامية المشترك نظرها الجدي اثناء بحث مختلف بنود جدول الاعمال والوثائق والاقتراحات الكفيلة بخدمة اهداف المؤتمر السامية .

الجلسة العامة ١٢٥٦
١١ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٣

## المرفق

اعلان البلدان المتنامية المشترك الصادر في الدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة عن ممثلي الدول التالية : اثيوبيا ، والارجنتين ، والاردن ، وافغانستان ، والاكوادور ، واندونيسيا ، والاوروغواي ، واوغندا ، وايران ، والبارغواي ، وباكستان ، وباناما ، والبرازيل ، وبورما ، وبوروندي ، وبوليفيا ، والبيرو ، وتايلاند ، وترينيداد وتوباغو ، والتشاد ، وتنغانيقا ، والتوغو ، وتونس ، وجامايكا ، والجزائر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، والجمهورية الدومينيكية ، والجمهورية العربية المتحدة ، والداهومي ، ورواندا ، والسلفادور ، والسنغال ، والسودان ، وسوريا ، وسيراليون ، وسيلان ، والشيلي ، والصومال ، والعراق ، والغابون ، وغانا ، وغواتيمالا ، وغينيا ، والفولتا الاعلى ، والفيليبين ، وفينيزويلا ، وقبرص ، والكاميرون ، وكمبوديا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، والكونغو ( برازافيل ) ، والكونغو ( ليوبولدفيل ) ، والكويت ، واللاووس ، ولبنان ، وليبيا ، وليبيريا ، ومالي ، وماليزيا ، ومدغشقر ، والمغرب ، والمكسيك ، والمملكة العربية السعودية ، وموريتانيا ، ونيبال ، والنيجر ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، ونيوزيلندا ، وهايتي ، والهند ، وهوندوراس ، واليمن ، ويوغوسلافيا .

## اولا

١ــ ترى البلدان المتنامية ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء يجب ان يمثل حدثا فذا في ميدان التعاون الدولي وكفيلا بالافضاء الى انماء اقتصاداتها المختلفة والى نماء

الاقتصاد العالمي في مجموعه نماء عاما متكاملا . وهي تعتقد ان التحقيق التام ، حتى لابسط اهداف عقد الامم المتحدة الانمائي ، ليتوقف على القرارات الملموسة المتخذة في ذلك المؤتمر وعلى تنفيذها الفعلي . والبلدان المتنامية تبذل من قبل وعازمة على مواصلة بذل الجهود الكبيرة اللازمة لتقدمها الاقتصادي والاجتماعي باجراء التعبئة التامة لمواردها الداخلية وبتحقيق انمائها الزراعي وتصنيعها وبتنويع انتاجها وتجارتها . ولن يتسنى مع ذلك انجاز هذه المهمة الا باستكمال ومؤازرة جهودها القومية بالعمل الدولي الملائم . والبلدان المتنامية تتطلع الى المؤتمر ليساعدها على بلوغ مرحلة النمو الذاتي .

ثانيا

٢ــ **والتجارة** الدولية يمكن ان تصبح اداة أفضل للانماء الاقتصادي ليس فقط بتوسيع الصادرات التقليدية للبلدان المتنامية ، بل كذلك بايجاد اسواق لمنتجاتها الجديدة وبإحداث زيادة عامة في النصيب الذي تسهم به في التصدير العالمي في ظل معدلات تبادل تجاري محسنة . ويلزم لذلك اتباع تقسيم دولي جديد للعمل يدلوي على انماط جديدة للانتاج والتجارة . وهذا هو السبيل الوحيد لتقوية استقلال البلدان المتنامية الاقتصادي ولنشوء اقتصاد عالمي صحيح الترابط والتكامل . وان انماء انتاج البلدان المتنامية وزيادة انتاجيتها وقوتها الشرائية سيساهمان كذلك في نمو البلدان المصنّعة ويصبحان بذلك وسيلة للرخاء العالمي .

٣ــ ان المبادئ والانماط الحالية للتجارة العالمية لا تزال اساسا أخدم لمصلحة مناطق العالم المتقدمة . وان الاتجاهات الحاضرة للتجارة العالمية تحبط الجهود التي تبذلها البلدان المتنامية لبلوغ نمو اسرع ، بدل ان تساعد تلك البلدان على تعزيز انماء وتنويع اقتصاداتها . وهذه اتجاهات ينبغي عكسها . فينبغي زيادة حجم تجارة البلدان المتنامية وتنويع تكوين هذه التجارة ؛ وينبغي تثبيت أثمان صادراتها في مستويات عادلة مجزية ، وجعل الانتقال الدولي لرؤوس الاموال اكثر ملاءمة لها لتمكينها من الحصول على طريق التجارة على مزيد من الوسائل اللازمة لانمائها الاقتصادي .

٤ــ ولا بد لتحقيق هذه الاهداف من سياسة تجارية دولية دينمية . وينبغي ارتكاز هذه السياسة على ضرورة توفير مساعدة خاصة وحماية خاصة لمناطق العالم ذات الاقتصاد القليل النمو . ومن المهم حقا ازالة العقبات التي تعترض تجارة البلدان المتنامية ، ولكن الانماء السريع لمناطق العالم المتخلفة يقتضي اكثر من التطبيق غير المشروط لمبدأ الدولة الاولى بالرعاية واكثر من مجرد تخفيض الرسوم الجمركية . فمن الضروري ، لاحداث الزيادة اللازمة في انتاجية وتنويع النشاط الاقتصادي في البلدان المتنامية ، اتخاذ تدابير اكثر ايجابية تستهدف تحقيق تقسيم دولي جديد للعمل . وان التدابير المتخذة في البلدان النامية لتحفيز انماء المناطق المتخلفة نسبيا

والكائنة داخل حدودها التومية تقدم مثالا يحتذى للتدابير الدينمية النمائية التي يلزم اتخاذها في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي .

ثالثا

ان المشاكل التجارية الاساسية للبلدان المتنامية واضحة المعالم . وان ما يعوز العالم اليوم ، ليس ادراك المشكلة ، بل الاستعداد للعمل . وثمة اقتراحات عديدة قدمت اثناء الدورة الثانية للجنة التحضيرية المعنية بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء . وان ممثلي البلدان المتنامية المصدرين لهذا الاعلان ليوصون جميع اعضاء الامم المتحدة باياء هذه الاقتراحات أمعن النظر ، وبالقيام ، قبل بدء المؤتمر ، باستقصاء جميع الوسائل اللازمة لتنفيذها ، وذلك لاتاحة الوصول ، في المؤتمر الى اتفاق اساسي على سياسة انمائية تجارية دولية جديدة من شأنها ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٨٥ ( الدورة ١٧ ) المتخذ في ٨ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٢ ، الافضاء الى اتخاذ المؤتمر التدابير الايجابية الملموسة الرامية خاصة الى تحقيق الاغراض التالية :

( أ ) تهيئة الظروف اللازمة لتوسيع التجارة بين البلدان ذات المستوى النمائي المتماثل او المراحل النمائية المتفاوتة او النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ؛

( ب ) التخفيض التدريجي والازالة السريعة لجميع الحواجز والقيود التي تعرقل صادرات البلدان المتنامية دون اقتضائها اجراء اية تنازلات متبادلة ؛

( ج ) زيادة حجم صادرات البلدان المتنامية من المنتجات الاولية الخام والمحضرة الى البلدان المصنعة ، وتثبيت الاثمان في مستويات عادلة مجزية ؛

( د ) توسيع اسواق صادرات البلدان المتنامية من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة ؛

( هـ ) توفير الموارد المالية اللازمة على نحو اكفى وبشروط مناسبة لتمكين البلدان المتنامية من زيادة وارداتها من السلع الانتاجية والمواد الخام المستخدمة في الصناعة اللازمة لانمائها الاقتصادي ، وتحسين تنسيق السياسات التجارية والاعانية ؛

( و ) تحسين التجارة غير المنظورة للبلدان المتنامية ، لاسيما بتخفيض مدفوعاتها عن الشحن والتأمين وتخفيف اعباء ديونها ؛

( ز ) تحسين الترتيبات النظمية ، بالعمل خاصة على انشاء الجهاز الجديد اللازم ووضع النهج اللازمة لتنفيذ قرارات المؤتمر .

رابعـــا

٦ــ ان البلدان المتنامية تتطلع الى قيام علاقات اقتصادية دولية أثبت وأسلم تتيح لهـــا الاعتماد المتزايد على مواردها الخاصة لاستمداد الوسائل اللازمة لنموها الذاتي • والبلـــدان المتنامية على ثقة من ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء لن يقتصر امره على استطاعة المساهمة في تعجيل انمائها الاقتصادى ، بل سيكون ايضا اداة هامة لتعزيز الاستقرار والامن في العالم •

٧ــ والبلدان المتنامية تتوقع ان يتيح المؤتمر الفرصة لتظهر ، في ميدان التجارة والانمـاء ، ذات الارادة السياسية التي اخرجت ميثاق الامم المتحدة الموقّع في سان فرنسيسكو واوجـــدت المنظمة • وهي على ثقة من ان استلهام هذه الروح يتيح انبثاق تعاون دولي أتم عن قـــرارات المؤتمر ، واحراز تقدم اكبر نحو تحقيق الامن الاقتصادى الجماعي • وهكذا تصبح التجارة الدولية ضمانا قويا للسلم العالمي ويكون المؤتمر مرحلة حاسمة في تطبيق الميثاق •

القرار ١٩١٤ (الدورة ١٨)

اعادة النظر في تكوين اللجنة الحكومية الدولية
المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذيـــة
والزراعة والمعنية بالبرنامج الغذائي العالمـي

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في توصية المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الواردة في قراره ٩٣٧ ( الدورة ٣٥ ) المتخذ في ١٠ نيسان ( ابريل ) ١٩٦٣ ، بتوسيع اللجنة الحكومية الدولية المشـــتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة والمعنية بالبرنامج الغذائي العالمي ، باضافة اربعـــة اعضاء ينتخبون مناصفة من قبل الهيئتين اللتين تعيّنان اعضـاء اللجنة ،

١ــ تقرر تعديل الفقرتين ٢ و ٣ من الجزء "اولا" من قرارها ١٧١٤ ( الدورة ١٦ ) المتخذ في ١٩ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦١ ، للنص على ما يلي :

( أ ) تتكون اللجنة من اربعة وعشرين عضوا من الدول الاعضاء في الامم المتحدة وفي منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ؛

( ب ) يتولى المجلس الاقتصادى والاجتماعي انتخاب عضوين اضافيين ؛

٢ــ وتلتمس من المجلس الاقتصادى والاجتماعي ان يقوم ، في دورته السادسة والثلاثيـــن المستأنفة ، بانتخاب هذين العضوين الاضافيين ، وباجراء اعادة النظر المنصوص عليـــها